



التجارة والنمو في البلدان العربية

- ضرورة التجارة والاستثمار كمحرك للنمو ولتقليل الفقر وإنشاء فرص شغل وتحسين المعرفة والمهارات والانتاجية.
- أهم تحدي تواجهه دول المنطقة هو إنشاء مناصب شغل حيث أن معدل نمو القوة العاملة مرتفع وتحتاج إلى 4.2 مليون منصب سنويا للعشرية الحالية.
- هذا يحتاج إلى الانتقال إلى نموذج جديد للتنمية من نموذج يسيطر عليه القطاع العام، مدعم بالنفط وتحويلات المهاجرين إلى نموذج يعتمد على التجارة والاستثمار الخاص.



- أغلب الدول بدأت تطبيق إصلاحات في هذا الاتجاه وهي في مرحلة انتقالية .
- الدول ذات الإصلاحات المبكرة مثل الأردن، تونس فتحت اقتصادها وبها بيئة استثمارية جيدة مع نتائج مشجعة .
- دول مثل المغرب ومصر تقوم بتطبيق إجراءات مشجعة .
- الجزائر بدأت الإصلاحات منذ بداية التسعينات .
- دول الخليج بدأت بتسريع الإصلاحات وإمارة دبي حققت نتائج جيدة .

- لكن مقارنة بالمناطق الأخرى هذه الخطوات غير كافية لكي تنافس الدول على الاستثمار والتجارة.
- العديد من الدول تحاول تعزيز الشراكة مع أوروبا عبر الشراكة الأورو-متوسطية والتجارة البينية الاقليمية عبر منطقة التجارة الحرة العربية والإتحاد الجمركي في إطار مجال التعاون والاندماج في منطقة التجارة العالمية ومنطقة التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية.
- لكن النتائج على الواقع لا زالت مخيبة، واستمرار ركود الإستثمار والتجارة منذ التسعينات.

■ المنطقة العربية الوحيدة المتأخرة عن الركب وذلك لصعوبة حدوث الانتقال نتيجة القوة التنظيمية للخاسرين من الإصلاح مقابل تبعث وضعف المنتفعين من الإصلاح.

■ بعض العوامل الخارجية أيضاً تقوي هذا الضعف منها:

- الصراعات

- العقوبات

- ضعف الاندماج في منظمة التجارة العالمية .

- محدودية الدخول للأسواق الزراعية

- عدم شمول قطاعات الخدمات في اتفاقيات التجارة .



- ضعف السياسات والاصلاح.
- ما هي الاصلاحات الواجب القيام بها لتعزيز التجارة والنمو.
 - الانتقال من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد إنتاجي .
 - من سيطرة القطاع العام والدولة إلى اقتصاد السوق
 - من الحماية وإحلال الواردات إلى الانفتاح وترويج الصادرات .



■ لماذا الانتقال؟ الانتظار مكلف والسياسات السابقة غير فاعلة ومكلفة وغير قابلة للإستدامة.

1- تراجع الربوع والتحويلات.

2- تزايد المنافسة الدولية.

3- تناقص فرص الهجرة.

4- تفاقم الضغط في اسواق العمل حيث ترتفع معدلات نمو القوة العاملة والبطالة خاصة بطالة الشباب.

- معدل نمو القوة العاملة 3.4% سنوياً ما بين 2000-2010 ضعف معدل النمو في الدول النامية، ومعدلات البطالة من الأعلى في العالم.
- تشاؤم حول الإمكانيات والقدرات الكامنة للمنطقة في مجال التجارية والاستثمار.
- هذا التشاؤم غير المؤسس يعيق التجارة والاستثمار.
- يزيد من مخاوف آخذي القرار في إجراء التحويلات والانتقال إلى النموذج الجديد والتنافس في الأسواق الدولية.

■ إمكانات المنطقة في التجارة كبيرة والانجازات الحالية أقل من الإمكانيات الكامنة.

■ الصادرات غير النفطية $\frac{1}{3}$ الإمكانيات.

■ الصادرات من السلع المصنعة تمثل $\frac{1}{2}$ الإمكانيات.

■ المنطقة صغيرة تمثل 2% من الإنتاج العالمي و 5% من السكان.

■ المداخل منخفضة في النصف الأسفل من التوزيع العالمي.

■ قربة من أهم المركز التجارية العالمية .

■ القدرات الكامنة في استقطابات الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الداخلي جيدة ويمكن أن يرتفع إلى 3% من الناتج المحلي الاجمالي مقارنة بـ 0.5% الحالي .

■ حتى لو تم استغلال نصف الطاقات الكامنة فإن معدل نمو دخل الأفراد سيرتفع من 1% إلى 4% سنويا (2% من الاستثمار الخاص و2% من الارتفاع الفعالية والانتاجية الناجمة عن الانفتاح) .

■ متوسط الصادرات غير النفطية إلى الناتج تعادل 6% مقارنة بـ 20% مع دول شرق آسيا. تجسير جزء من هذه الهوة يؤدي إلى رفع العمالة بـ 4 مليون خلال خمس سنوات ويقلل البطالة بـ 4%.

■ المشاركة في حلقات الانتاج الكونية ضعيفة ومن المتوقع أن تكون الاستفادة كبيرة عبر الانفتاح والاستثمار والتجارة.

■ مواكبة التحولات في التجارة من الاعتماد على الموارد إلى الاعتماد على المعرفة والمهارات يزيد من الانتاجية والنمو عبر التوجه نحو الطبقة المتعلمة التي لم تُعد تُجد عملاً في القطاع العام.

■ التحول لقطف ثمار الاندماج العميق عبر تحسين بيئة الاستثمار والتوجه قدماً نحو الإصلاحات الجدية التي تزيل العوائق الفعلية وليس الشكلية.



إنجاح الاصلاح التجاري عبر:-

- حث الاستثمار المحلي الخاص والأجنبي المباشر .
- تحقيق فوائد التكنولوجيا والانتاجية من النظام الاقتصادي المنفتح .
- توقيت وتسريع الاصلاحات .
- نقاش حاد حول توقيت وتسريع الإصلاحات .
- عدة أسباب لتأييد الإصلاحات المتأنية .

- توزيع تكاليف الاصلاح عبر الزمن لتقليل احتمالات التراجع .
- إنشاء الكفاءات المؤسسية لإدارة الإصلاحات .
- بناء التأييد للإصلاحات .
- تسريع الإصلاحات (التداوي بالصدمة)
 - المصدقية
 - تحقيق التكامل ما بين مختلف أجزاء الإصلاحات .
 - تقليل اللاتيقين
 - حصد الفرص .

■ الدلائل حول توقيت وسرعة الاصلاحات تدل:

- أولاً- بناء زخم للإصلاحات ومواصلتها بإجراءات متواصلة. هذا الزخم يعطي مصداقية للإصلاحات ويقلل اللاتيقين حول الاصلاحات.
- الإصلاحات التجارية يجب أن تكون واسعة وتضم العديد من الجوانب والقطاعات وذلك لإستفادة العديد من الناس وتوزيع التكاليف.
- الإصلاحات السريعة قد تزيد من الاستهلاك من 3% إلى 5%.

■ البرامج التي تلغي الحصص والاحتكار على التجارة تنجح أكثر من البرامج التي تحافظ عليها حيث يعطي إشارة قوية للقضاء على البحث على الريع، وتقليل الأسعار مما ينفع المستهلكين.



- تقليل التعرفة على كل السلع وتقليل الفروقات با أكبر قدر ممكن وتقليل المعدلات العليا وتوحيد المعدلات .
- الإصلاحات يجب أن تنقل من تطبيقها على الحدود إلى داخل الحدود مثل إصلاح الجمارك والمعابر والموانئ والعوائق الأخرى .
- تحرير الإستثمار وتشجيع القطاع الخاص تحقيق الإقدام على الاستثمار يعتبر أهم عنصر في نجاح الإصلاحات التجارية .
- يحتاج القطاع المالي إلى نقل الموارد من القطاعات التي كانت محمية إلى القطاعات الجديدة الموجهة إلى التصدير .
- يمكن اتجاه الإصلاحات المتدرجة في القطاعات التي تكون فيها الخسارة كبيرة .

- الإصلاحات التجارية المطلوبة في الدول العربية غير النفطية .
- مصر، الأردن، لبنان، المغرب، تونس .
- دول ذات إصلاحات كبيرة .
- القيام بجولة جديدة وجريئة في مجال تحرير التجارة .
- لا يوجد مبرر للتدرج في الإصلاحات بعد أكثر من 10 سنوات من الإصلاحات، والضغطات الكبيرة في سوق العمل، والامكانيات الكبيرة للإستفادة من الإصلاحات .



- إصلاحات سعر الصرف لتحقيق توازن أكثر في ميزان المدفوعات والتحكم أكثر في الاصلاحات وتدعيم التنافسية وتقليل اختلال سعر الصرف.
- إلغاء القيود التعرفة وغير التعرفة .
- تسريع عملية تقليل معدل التعرفة .
- تبسيط قانون التعرفة .
- تقليل المعدلات المرتفعة .
- إلغاء القيود غير التعرفة المتبقية وتعويضها بتعرفة لإضفاء الشفافية وتقليل الضغوطات على الربوع .
- تطبيق المعايير الدولية في مجال التفتيش والمعايير الفنية والنوعية والصحية . .



التبعات الجبائية للإصلاحات

- تعويض العائد من الدخل الحكومي الناجم عن تقليل التعرفة وذلك بتعديل الضرائب غير المباشرة وتسريع النمو وجزء منها يعوض عبر ارتفاع الواردات وتقليل التهرب والتعرفة التي تعوض القيود وغير التعرفة.
- إتفاقيات الشراكة الأورو متوسطة
 - بطيء عملية تقليل التعرفة.
 - التركيز على الاستفادة من الشركاء مقابل تسريع الإصلاحات.



إصلاح الجمارك:

- تسريع الإصلاحات وتبسيط الإجراءات لتوفير الوقت والمواد والمهارة.

إصلاح قطاع الخدمات:

- فتح قطاع الاتصالات والخدمات المالية والتعليم والنقل والصحة.

- تخصيص وتنظيم قطاع النقل الجوي خاصة قطاع الشحن.

الإصلاحات في الدول النفطية: الجزائر، اليمن، سوريا.

- الضغوطات للقيام بالإصلاح عالية نتيجة التدهور الكبير في سوق العمل

وعدم تنافسية الاقتصاد وتراجع الربوع النفطية وعدم إمكانية القطاع العام

على الاستدامة.



متطلبات الإصلاح

- (1) تحقيق التوازن الاقتصادي الكلي عند مستويات معقولة من أسعار النفط .
- (2) التعامل مع الآثار التشوهية لقطاع النفط .
- (3) إدارة جيدة للدورة الاقتصادية المرتبطة بسوق النفط العالمي .
- (4) تقادي دورات الإصلاح الهيكلي .
- (5) تقليل البحث عن الربح المرتبط بالنفط واستخدام الربوع النفطية مما يعزز النمو والاستقرار .



- تحديد قوانين جبائية لعزل الاتفاق الحكومي من تقلبات أسعار النفط .
- إدخار جزء من الربوع في صناديق خاصة لإدارة تقلبات السوق النفطية .
- تطبيق سياسات للاقتصاد الكلي لتقليل تشوهات أسعار الصرف .
- إجراء الإصلاح المؤسسي اللازم لضمان عدم تغيير القوانين المرتبطة بالإدارة الاقتصادية .
- تقليل الدعمات والتحويلات وتعديل الأسعار لمستوياتها التوازنية .



- تحرير الأسعار والخدمات وتقليل التسهيلات لجعل الأسعار تعمل
كمؤشر حقيقي لميكانزم تخصيص الموارد .

- تقليل معدل التعرفة في حدود 10% لأن المداخل النفطية تسمح بتدنية
التعرفة .

- إصلاح الضرائب من خلال توسيع الوعاء، وتبسيط الإجراءات وتقليل
التهرب الضريبي .

- إدخال قوانين المنافسة في الأسواق وتحرير الخدمات حيث أن متوسط
الحصول على هاتف ثابت في سورية يصل إلى 10 سنوات و 6 سنوات
في الجزائر .



- سيطرة البنوك الحكومية (95% من الأصول) مع خدمة رديئة وتكاليف مرتفعة وتوجه كبير لقروض المؤسسات العامة ومحميز في القطاع الخاص.
- إصلاح القطاع المالي يجب أن يكون عالياً على قائمة الإصلاحات.